مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاجنبي واثرهما على النمو الاقتصادي في تركيا 1970 – 2011
اسم الكاتب: أ.م.د. مروان عبدالمالك ذنون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3573
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنمية الرافديـن
العدد ١١٧ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاجنبي واثرهما على النمو الاقتصادي في تركيا ١٩٧٠-٢٠١١

Measure of the Relationship Between the Domestic and Foreign Investment and Their Effects on the Economic Growth: Evidence from Turkish Economy 1970-2011

الدكتور مروان عبد المالك ذنون
استاذ مساعد – قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل

Marwan A. Thanoon (PhD)
Ass. Prof.- Department of Economics
Faculty of Economics and Management
University of Mosul
Marthano2001@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/٥/٩ تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/١١/١٨

المستخلص

نمت العلاقات الإقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة وتوسعت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، وازدادت حركة التجارة الخارجية، وتدفقات رأس المال الأجنبي، وتطورت آليات تنفيذ الإستثمارات الأجنبية (نقل التكنولوجيا وإعداد الدراسات وتقديم المشورة والخبرة) إلى البلدان النامية. تكسب مسالة أي العوامل تؤثر على معدل الاستثمار المحلي وكيفية استجابته للتغيرات في السياسات الحكومية اهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك للدور الهام الذي يؤدية الاستثمار الخاص والعام المحلي والاجنبي في كل من التنمية طويلة الأجل وبرامج الاصلاح والتكيف الهيكلي قصيرة ومتوسطة الأجل؟ والسؤال هو كيف يتفاعل الاستثمار الاجنبي مع الاستثمار المحلي في تركيا، وكيف يؤثران في النمو الاقتصادي؟ وما اتجاهات العلاقة السببية بينهما؟ الحقيقة لا توجد حتى الآن سوى شواهد محدودة عن هذه العلاقة في تركيا. أهم النتائج التي توصل اليه البحث: إن الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير، وإنه يكمل Crowding-in الاستثمار المحلي، والأخير له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل. وقد كشف اختبار تصحيح الخطأ العشوائي أن الاستثمار المحلي قادر على تحقيق نمو اقتصادي معتدل في المدى القصير، وأخيراً اتضح أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي، إذ يؤثر أحدهما في الآخر، بمعنى إن السياسات التي تشجع على تحفيز النمو هي في الوقت نفسه تشجع على زيادة الاستثمار الاجنبي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة التراكم الرأسمالي ثم تسريع النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: **استثمار محلي واجنبي، العلاقة طويلة وقصيرة الاجل، العلاقة السببية**

Abstract

The economic relationship between the developed and developing countries grow in last two decade, trade movement and foreign capital inflow increased and the types of FDI variety. This study analyzes the relationship between foreign and domestic investment and their effect upon economic growth in Turkish economy. The issue of theory relationship between FDI and DINV has been focus of attention in the literature since the early 1980s and it is still the subject of consider able controversy. This study try to know if FDI or DINV has a different impact on economic growth, and what is the linkages between them. The study adopted the VAR model which is measure the log-term relationship and the Error Correction Model (ECM) to measure the short-term and finally the Granger Causality test to analyze the direction between them. The empirical results suggest that on average the crowing in effect dominates, the causality run in both direction, and increase in foreign investment accelerate the economic growth through increase in capital accumulation.

Key Words: *foreign and domestic investment, long and short run, Granger Causality*

المقدمة

لا زال الجدل محتدما حتى الوقت الحاضر حول من يقود عمليات التطور الاقتصادي بفعالية وكفاءة أهوالاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) أم الاستثمار المحلي Domestic Investment (DI) ويرجع هذا الجدل إلى تغير استراتيجيات التنمية عبر العقود المختلفة من استرتيجية هيمن عليها الاستثمار المحلي في الثمانينات، إذ ادت الحكومة دور الحافز والقائد الرئيس للتنمية وتصحيح أخطاء السوق، إلى التحول إلى الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الخاص، وهيمنت الخصصة في فترة التسعينات وحتى الوقت الحاضر.

بشكل عام، إن مقولة أن تدفقات رأس المال الاجنبي بمختلف أشكاله لها تأثيرات متنوعة على النمو الاقتصادي في الدول ذات الانفتاح الاقتصادي الكبير هي صحيحه نسبياً، ويعد FDI الأداة الأكثر تاثيراً وفعالية في قيادة النمو الاقتصادي، لذلك تم الاعتماد عليه كثيرا في تحويل التكنولوجيا وتدريب العمالة وفتح اسواق للتصدير .

وتركيا كغيرها من الدول النامية، إعتمدت بشكل واسع على القروض الخارجية والإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لتمويل عمليات التنمية الإقتصادية واستكمال النقص الحاصل في مدخراتها المحلية، وقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الإقتصادية والسياسية، منها توفر بعض المواد الأولية والخامات الرئيسة، وإمتلاكها بنية تحتية متطورة وتوفر أيدي عاملة مدربة ورخيصة، وموقعاً جغرافياً مميزاً، فضلاً عن إستقرار سياسي.

يناقش هذا البحث العلاقات النظرية والتطبيقية للاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي واثرهما في النمو الاقتصادي، إذ تعتمد الاستراتيجية التركية على الاستثمار الاجنبي كأداة لقيادة النموالاقتصادي FDI-Lead Growth، لا سيما في فترة التسعينات وحتى الوقت الحاضر مقارنة بالموارد والاستثمارات المحلية. فهل نجحت في ذلك؟ تتوقف الاجابة على المنافع والمساوئ النسبية لكل منهما وأثره في النمو الاقتصادي من جهه، وأثر كل منهما في الآخر، هل هما متكاملان أم إحلاليان؟. نحن نتفق على أن هذة العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى ولهذا فإن التوصل إلى نتيجة أيهما الأكفأ لقيادة النمو الاقتصادي هو مطلب اساسي لكافة الدول النامية والمتقدمة.

أهمية البحث

تكسب العوامل التي تؤثر على معدل الاستثمار المحلي وكيفية استجابته للتغيرات في السياسات الحكومية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك للدور الهام الذي يؤدية الاستثمار (الخاص والعام) المحلي والاجنبي في كل من التنمية طويلة الأجل وبرامج الاصلاح والتكيف الهيكلي قصيرة ومتوسطة الأجل. والسؤال هو كيف يتفاعل الاستثمار الاجنبي مع الاستثمار المحلي في تركيا، وكيف يؤثران في النمو الاقتصادي؟ وما اتجاهات العلاقة السببية بينهما؟ الحقيقة لا توجد حتى الآن سوى شواهد محدودة عن هذا العلاقة في تركيا. يكسب البحث أهمية خاصة في تركيا لعدة أسباب منها:

١. إنها تعالج موضوعاً حيوياً يتناول طبيعة الدور الذي يمارسه الاستثمار المحلي في تحقيق معدلات النمو العالية المستمرة.
٢. إنها تشخص العلاقة التبادلية والاحلالية بين الاستثمارين المحلي والاجنبي.
٣. إنها تعطي تصوراً ورؤى مستقبلية حول من يقود ويسرع عمليات النمو الاقتصادي؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ملامح الإقتصاد التركي وممكناته، ثم التعرف على طبيعة واتجاهات ومعدلات الاستثمار فيه؛ ثم استعراض الجدل النظري حول دور الإستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي. وقد افترضنا أن هناك تأثيراً محسوساً للإستثمار الأجنبي في الاستثمار

المحلي والنمو الإقتصادي، إلا أن هذا التأثير كان مقيداً بعوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للإقتصاد التركي. والاسئلة التي سنحاول الإجابة عليها في هذا البحث هي:

١. هل توجد علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي؟ واذا ما وجدت فبأي أتجاه؟ توضح النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة أن هناك علاقة بين متوسط نسبة الاستثمار ومستوى التنمية فمثلاً، في البلدان ذات المتوسط المرتفع للدخل بالنسبة للفرد كانت هي أعلى البلدان من حيث متوسط نسبة الاستثمار إلى الدخل، في حين البلدان الأدنى دخلاً كانت ذات نسبة استثمار الى الدخل أصغر. وهذا قد يقودنا الى إستنتاج أساسي هو أن ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الدخل يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى التنمية، وأن ارتفاع متوسط دخل الفرد يؤدي إلى مزيد من الاستثمار.
٢. كما إن من المناقشات المهمة في العقد الحالي هي زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي إلي تركيا، فكيف يؤثر هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي؟
٣. والقضية الأخرى التي لا تزال تثير الجدل هي طبيعة تفاعل الاستثمار الاجنبي والمحلي هل هي باتجاه الطرد أم الجذب؟ وبعبارة أخرى هل الاستثمار الاجنبي يمكن أن يطرد الاستثمار المحلي إذا ما استخدم الموارد المادية والمالية النادرة التي كان يمكن أن تتوافر للمستثمر المحلي، وبالتالي يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إذا لم يكن في المدى القصير؟ إن هناك قدراً كبيراً من الشك فيما إذا كان الاستثمار المحلي يزيد أو يكبح الاستثمار الاجنبي وتتوقف المسألة إلى حد كبير على نوع الاستثمار ومرحلة التطور التي وصل اليها البلد.

مشكلة البحث

أدت الازمات الاقتصادية المتكررة المحلية والدولية التي واجهها الاقتصاد التركي إلى تذبذب تدفقات الاستثمارات الاجنبية واعاقة معدلات نمو الاستثمار المحلي، وخلق اختناقات في العديد من القطاعات الاقتصادية وفي انسيابية التجارة والخارجية، مما ادى إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

فرضية البحث

إن الاستثمار الاجنبي له آثار إيجابية أكبر في إحداث النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار المحلي؟ وإن العلاقة السببية تتجه من الإستثمار الاجنبي إلى الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي؟

المنهج المستخدم في التحليل

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهداف البحث فقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي المتمثل بالتعرف على ماهية الاستثمار وأنواعه والجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين الاستثمارين الاجنبي والمحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل واستعراض اهم الدراسات التي تناولت أثاره المختلفة على النمو. رافقها الاستعانة بالمنهج القياسي التجريبي لتقدير أثر الأنواع المختلفة من الاستثمار على النمو من جهة، وأثر كل منهما في الآخر من جهة أخرى، في المدى القصير والطويل ثم معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهما باعتماد سببية كرانجر الديناميكية . استخدم البحث بيانات السلاسل الزمنية لتركيا للمدة ١٩٧٠- ٢٠١١، و أتخذ القياس مرحلتين، تناولت الاولى اختبار سكون السلاسل الزمنية Stationary Testواختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن- جسليس Johansen and Juselius، في حين اعتمدت الثانية على قياس العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستخدام أنموذج ECM، اتبعها قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة.

ماهية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي

يمارس الاستثمار دوراً حيوياً في عمليات التنمية الاقتصادية، إذ يؤدي إلى توسعات في الطاقات الإنتاجية المادية والبشرية للبلدان النامية والمتقدمة. من المسلم به ان الاستثمار يمارس دوراً حاسماً في كل من التنمية طويلة الاجل وبرامج التكييف والتثبت قصيرة الاجل في البلدان النامية، وفي هذا السياق تكتسب مسألة كيفية تفاعل الاستثمار المحلي مع الاستثمار الاجنبي أهمية كبيرة في نظريات النمو الاقتصادي، إذ شغلت مشكلة الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي حيزاً واسعاً من الجدل والنقاش بين العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال آدم سمث، ريكاردو، كينز، وهارود - دومار ولكل منهم آراؤه الخاصة حول من يقود عملية التنمية، فقد يتفقون ويختلفون في الكيفية التي يمكن من خلالها البدء و الإسراع بعملية النمو الاقتصادي .

الاستثمار المحلي

يعد الاستثمار جزءاً من الدخل لايستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه ويدخل في ذلك الإضافة إلى المخزون السلعي. (ال شبيب، ٢٠٠٩،١٠٩). كما يعرف أنه توظيف الأموال المتاحة في أصول رأسمالية متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل (عريقات، ٢٠٠٦،١٠٩). أو هو الإضافة إلى تكوين رأس المال العيني المتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، أي إن الاستثمار بهذا المفهوم يمثل إضافة إلى رأس مال المجتمع(الحلاق و مريان، ٢٠٠٢، ٣٥٩-٣٧٤).

الإستثمار الأجنبي

الإستثمار الأجنبي هو أحد أشكال التدفقات الخارجية [١] التي تستثمر أو يعيد إستثمارها الأفراد والشركات غير المقيمين في البلد المعني على شكل مشروعات، ويمارسون إدارتها بأنفسهم أو بواسطة المساهمين معهم . وتأخذ شكلين رئيسين هما الإستثمار غير المباشر Indirect Investment، أو ما يطلق عليه بالحقيبة الإستثمارية Portfolio Investment ، وهي موجودات مالية صرفة مثل الأسهم والسندات وشراء البنوك . والإستثمار المباشر Direct Investment وهو إستثمار حقيقي على شكل إنشاء مصانع أو شراء أراض، وغالباً ما يأخذ شكل فتح فروع أجنبية داخل الإقتصاد الوطني أو شراء حصة من مشروع وطني، يتم هذا الإستثمار لإكتساب مصلحة دائمة وصوت فعال في إدارة منشأة ما، وتسمح كثير من الدول بنسبة تتراوح عموماً بين (١٠% - ٥١%) لمالكين أجانب، ويعد الإستثمار المباشر في الوقت الحاضر القناة الرئيسه لتدفق رأس المال الخاص بين الدول (World Babk, 2011, .8).

ترجع أهمية الاستثمار (المحلي والاجنبي) إلى دورهما البارز في عملية التنمية الاقتصادية، بوصفهما من العناصر المهمة في تحقيق معدلات نمو مستمرة ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع و الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة. ولهذا تسعى كافة الدول باختلاف أنظمتها و مستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية ولاسيما الدول النامية.

---

[١] تُقسّم الأمم المتحدة التدفقات الخارجية إلى ثلاثة أشكال: المساعدة الخارجية Grant، الإستثمار الأجنبي Foreign Direct Investment ، والقروض الخارجية Debt أو Barrowing

شروط الاستثمار الناجح

تحتاج البلدان لتعزيز تنمية الاستثمار الى خلق بيئة أعمال إيجابية، إذ تسهم ثلاثة عوامل مترابطة في توفير هذه البيئة: أولا لا تتحدد بالاطار السياسي والمؤسسي والتشريعي الرسمي فقط بل وبدرجة أكبر بطريقة تنفيذ هذا الإطار، وثانياً تمثل مصداقية وشفافية التغيرات السياسية وإمكانية توقعها عناصر حاسمة في بيئة الاعمال، فإذا كان في وسع المنشآت أن تتكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال فإن افتقار السياسة الاقتصادية إلى الاستمرارية وإلى إمكانية توقعها يمكن أن يكون ضاراً للغاية ويضعف ثقة مجتمع الاعمال والذي بدوره قد يسيئ إلى آفاق النمو في أي اقتصاد، وثالثاً تسهم الاجراءات المباشرة في بعض المجالات الرئيسة مثل تبيسط اللوائح وإدارتها بكفاءة عنصراً حاسما لنجاح الاستثمار. إن الشرط الأكثر حسماً لتطوير استثمار ديناميكي وكفوء وتصفية الاحتكارات لزيادة كثافة واغلاق المنشآت العامة غير الكفوءة في اغلب الاقتصاديات هو توفير بيئة أعمال تشجع الكفاءة وزيادة المنافسة في اوجه النشاط الانتاجية المتنوعة، وتتشكل بيئة الاعمال الناجحة بفعل عدد من العوامل:

- آفاق السوق: بما فيها حجم السوق واداء الاقتصاد الكلي واستقراره.
- اللوائح الحكومية بما فيها لوائح الاسعار والتجارة والضرائب والعمل والاستثمار الاجنبي والتراخيص والشفافية والحوكمة.
- كفاءة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفه وإمكانية الحصول على الاستيرادات المتنوعة.
- الجوانب المؤسسية مثل استقلال عمليات المنشآت العامة وقوانين الشركات والقوانين المضادة للاحتكار وسهولة دخول المنشآت وخروجها والبيئة التنافسية ونظم المحاسبة والمراجعة وتوفر المعلومات التكنولوجية والمعلومات عن الاسواق وإدارة الكمارك وغيرها.
- النظام المالي بما فيه سياسات سعر الفائدة وتعبئة المدخرات وأسواق رأس المال والأعمال المصرفية والائتمانية والقروض الداخلية والخارجية وإمكانية الحصول على العملات الاجنبية عن طريق التصدير .
- الهياكل الاساسية بما فيها وفرة الموارد البشرية والطاقة وشبكات النقل والمواصلات وخدمات التسويق والتكنولوجيا والدعم.
- الوزن السليم للتكاليف والمنافع: دائما ما تبدو الحجج المؤيدة للتحويل الى القطاع الخاص في عبارات مالية هي تقليص عجز الميزانية الحكومية وتعبئة الموارد المالية والادارية ورفع كفاءة الأستثمارات الحكومية، كما إن هناك إشارات كثيرة الى المنافع الاقتصادية، إذ يقال إن زيادة دور القطاع الخاص سيتيح استخداما أكفأ للموارد الانتاجية ويحسن مستوى مدخرات الحكومة وتخيصيص مواردها الاستثمارية، ومن ثم يحسن أداء النمو الاقتصادي. (الفارس، ١٩٩٧، ١٥٣-١٦٢)

وتحتاج البلدان لتعزيز تنمية الاستثمار الى خلق بيئة أعمال إيجابية، وقد اتبعت اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة هذا النهج (قائد، ٢٣،٢٠٠٧).

الاستعراض المرجعي

يسهم الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي بإتجاهين الأول يزيد تراكم رأس المال، والثاني يزيد من انتاجية عناصر الانتاج من خلال استغلاله الاكفأ للموارد لكونه يستخدم تكنلوجيا متقدمة ومهارات إدارية عالية ومعرفة أفضل في السوق العالمية، ويعتمد على تحرير الأسواق المالية والتجارية (Kumar and Pradhan, 2002, 123) . وقد أظهرت دراسة (Zhang, 2001) عن إحدى عشرة دولة نامية من آسيا وامريكا اللاتينية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٧ أن الاستثمار الاجنبي المباشر يحفز على تسريع النمو الاقتصادي في آسيا مقارنة بدول امريكا اللاتينية. بالجهة المقابلة

وجد (Ayanwale , 2007, 7-6) في دراسته عن عينة من ٦٧ دولة نامية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٥، أن FDI يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي في الدول المتلقية. في حين وجد (Adams، 940,2009) في دراسته عن دول الصحراء الافريقي ان الاستثمار الاجنبي يؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي فقط باستخدام OLS، ولكن عند السيطرة على المتغيرات الأخرى واستخدام طريقة قياسية حديثة Fixe Effect ظهر هذا التأثير سلبياً في النمو الاقتصادي، في حين أسهم الاستثمار المحلي DI بأثار إيجابية في النمو الاقتصادي، حيث إن زيادته بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو في متوسط دخل الفرد بمقدار(٠.١٦-٠.١٩)، كما أظهرت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي يؤثر سلباً في الاستثمار المحلي وبدرجة عالية من المعنوية الاحصائية (Crowding Out)، إذ أن زيادة FDI بوحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض الاستثمار المحلي بنسب تتراوح (٠.٥١-٠.٨٢). وألقت دراسة (Isabel Faeth, 2006, 123) الضوء على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والمحلي والنمو الاقتصادي في أستراليا للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٣، واستنتجت أن زيادة تدفق FDI أدت إلى زيادة الاستثمار المحلي (اي انه مكمل له) وتسريع النمو الاقتصادي ثم زيادة تدفق FDI مرة أخرى. وأضافت دراسة (Ndikumana and Verick, 2008, 3) عند التطبيق على عينه من ٣٨ دولة من جنوب الصحراء للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٤ أن التأثير السلبي بين الاستثمارين يعود إلى اختلال التنسيق بينهما ولاسيما في مجال توزيع الموارد الطبيعية والمالية وضعف السياسات التشجيعية وانتشار الفساد الاداري.

وقد وجدت دراسة (Gang and Wang، 2007, ٢٣٤) أنه حتى في آسيا والصين تحديداً المعروفة باستقطابها لمعظم الاستثمارات الاجنبية في العالم فان الاستثمار المحلي هو الاكثر تحفيزاً للنمو الاقتصادي. اعتمدت دراسة (Gregofio and Lee, 1998, 117) على بيانات ٦٩ دولة نامية للمدة ١٩٦٠-١٩٧٩ و ١٩٨٠-١٩٨٩ مستخدمة معدل الاستثمار المحلي والاجنبي واثرها على النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أن الاستثمار الاجنبي والمحلي ليس لهما تأثير مكمل على أحدهما الآخر فقط، بل أيضا تحويل التكنولوجيا الاجنبية إلى المستثمر المحلي يحفز النمو الاقتصادي.

استخدمت دراسة (Agosin and Mayer, 2007, 13) الإنموذج النيوكلاسيكي لتقدير طبيعة العلاقة بين الاستثمارين المحلي والاجنبي وأثرهما على النمو الاقتصادي لـ٣٩ دولة نامية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٦ وأهم النتائج التي توصلت إليها:

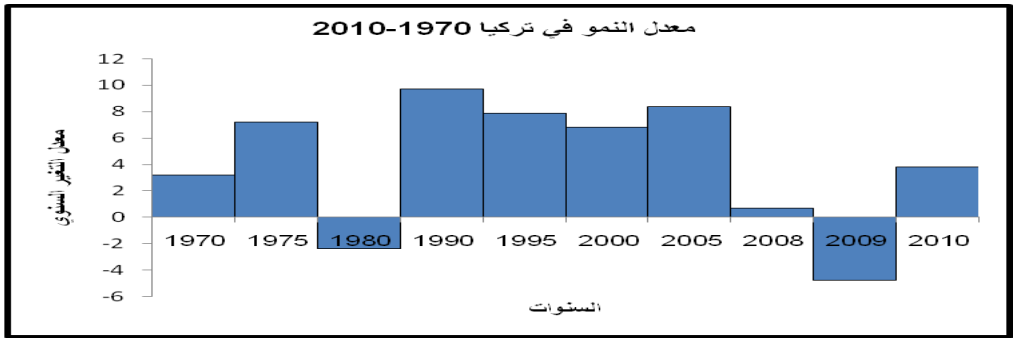
١. أنه في ١٩ دولة كانت العلاقة محايدة Neutral، وفي ١٠ دول كان هناك تأثير إحلالي في بعضها، ومكمل في بعضها الآخر Crowding- In or Out .
٢. في آسيا هيمنت العلاقة المكملة، بينما في دول أمريكا اللاتينية كانت العلاقة محايدة وإحلالية، وسادت الحالات الثلاث في دول أفريقيا. حلل كل من (Margaret S. Ann E. 2003, 63) عينة متكونة من (٣٣٩٩) وحدة إنتاجية وخدمية للمدة ١٩٧٤-١٩٨٧ ووجدوا ان الاستثمار الاجنبي له تأثير احلالي Crowding - Out للاستثمار المحلي. وفي دراسة (Jong Il Choe, 2003) هل الاستثمار الاجنبي المباشر واجمالي الاستثمار المحلي يدعمان النمو الاقتصادي من خلال تحليل اتجاهات العلاقة السببية ٨٠ دولة خلال المدة ١٩٧١-١٩٩٥، واستنتج أن اتجاه السببية يكون في الغالب من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي والمحلي في حين لم تتحقق العلاقة في الاتجاه المعاكس. وجدت دراسة (Zhand, K, 2001, 179) علاقة إحلالية بين الاستثمار المحلي والاجنبي في الصين خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠١. في حين بينت دراسة Yong and Guo –Liang عام ٢٠٠٢ باستخدام بيانات الاستثمار الكلي للمدة ١٩٨٣-١٩٩٩ أن الاستثمار الاجنبي له آثار سلبية على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي.

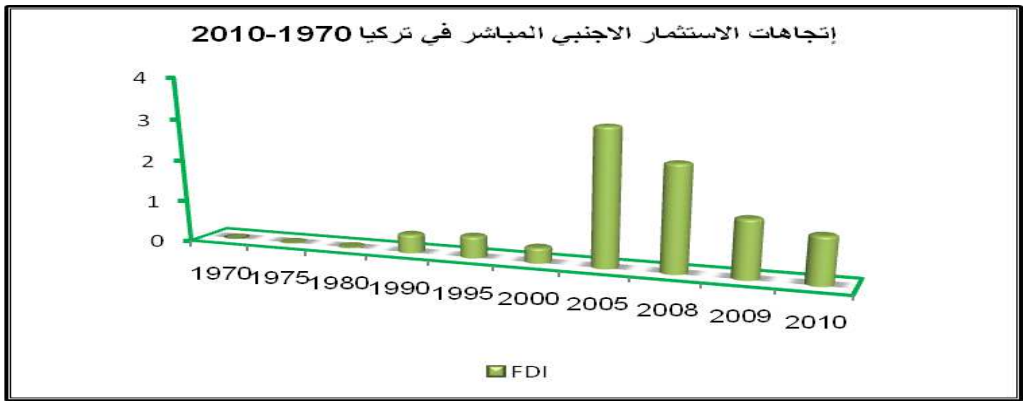
واستخدمت دراسة (Xia Lan, 2008, 178) أنموذجي VAR, ECM والتنبؤ خارج المدة الزمنية لتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاجنبي في الصين للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ وتوصل إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمارين المحلي والاجنبي في المدى الطويل، وأن هذه العلاقة تتحول إلى سلبية في المدى القصير وأن العلاقة السببية تتجه من الاستثمار الاجنبي إلى الاستثمار المحلي وليس العكس. واستنتج (Gao-Kuo, Gan Xiao, 2010, 617) في دراستهما عن الصين مستخدمين البيانات المزدوجة للمدة ١٩٩٢-٢٠٠٧، أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار المحلي والاجنبي. وجدت دراسة (Kang and Mbea, 2011, 122) على الكاميرون خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٩ أن الاستثمار الاجنبي والقروض الخارجية لها أثار إيجابية على الاستثمار المحلي وأنها أكثر تأثيراً من الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي. وفي السياق نفسه حللت دراسة (Bee Wahtan and Hooi, Lean, 2011) بعنوان الارتباطات بين الاستثمار الاجنبي والمحلي والنمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٩ وتوصلا إلى أن العلاقة بينهما تكاملية في المدى البعيد وأن الاستثمار الاجنبي له آثار إيجابية أما المحلي فكانت له آثار سلبية في النمو الاقتصادي.

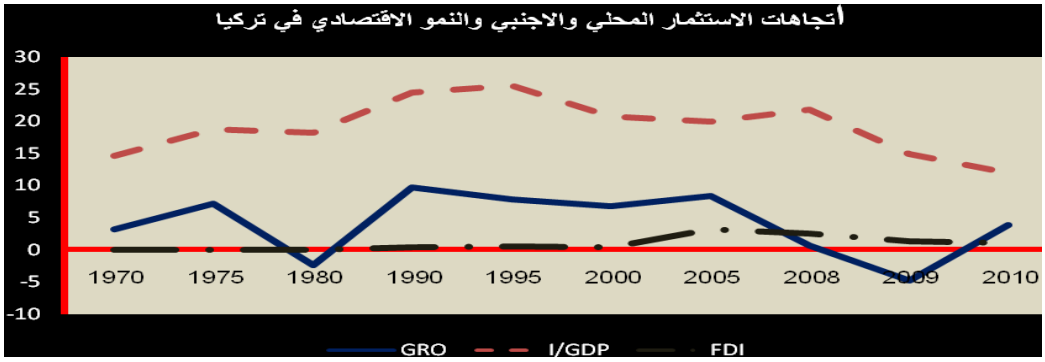
يتضح من الدراسات أعلاه أن هناك عدم اتفاق بين الباحثين حول تأثيرات كل من الاستثمار الاجنبي والمحلي في النمو الاقتصادي وإن عدم الاتفاق هذا يدفعنا إلى إعادة تقدير العلاقة باستخدام طرئق قياسية حديثة.

إتجاهات النمو والاستثمار المحلي والاجنبي في تركيا

يلاحظ من الاشكال أدناه أن النمو الاقتصادي قد تأثر كثيراً بالصدمات الداخلية والخارجية في أوقات الأزمات، إذ حقق النمو الاقتصادي معدلات نمو سلبية عامي ١٩٨٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٨ متأثراً بأزمتي انهيار الليرة التركية والأزمة العالمية الامريكية. ويوضح الشكل ٢ أن الاستثمارات الاجنبية أخذت بالتدفق إلى تركيا بكثافة في مدة التسعينات وحتى منتصف ٢٠٠١، ثم اخذت بالهبوط التدريجي نتيجة لهبوط قيمة الليرة التركية الكبير في حركات التجارة الخارجية ولاسيما تراجع الصادرات التركية إلى الاتحاد الاوربي وزيادة فاتورة الاستيرادات نتيجة التراجع الحاد في سعر صرف الليرة التركية تجاة الدولار واليورو، فضلاً عن تصاعد قيمة المديونية الخارجية التركية تجاه العالم الخارجي، كما يلاحظ من الشكل ٣ أن اتجاهات النمو الاقتصادي متوافقة مع معدلات الاستثمار المحلي والاجنبي، حيث إن التذبذب في الاخير ادى الى تقلب معدلات النمو الاقتصادي في السنوات المختلفة.







المصدر: الرسوم (١-٣) من إعداد الباحث بالاعتماد على سنوات مختارة من البيانات الرسمية المقدرة.

الأنموذج القياسي

أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسق لتوصيفات النماذج وكذلك الاعتماد على طرائق للتوصيف الديناميكي وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف Misspecification القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل جذر الوحدة أو الاستقرارية Stationary واتجاهات التكامل المشترك Co-integration وآلية تصحيح الخطأ العشوائي Error Correction Mechanism وغيرها. (Gujarati,2003 , 797) وسيتم في هذا البحث اعتماد الخطوات الآتية في القياس:

اختبارات جذر الوحدة أو الاستقرارية : Unit Roots or Stationary Tests

إن من أفضل الطرائق لتحقيق الاستقرارية في بيانات السلاسل الزمنية هي اختبار Augmented Dickey Fuller Test (ADF) الذي يسمح بمعالجة عالية الدقة لتصحيح الانحرافات في الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية عن طريق قياس الانحرافات فيها وإيجاد المعالجات لمشكلة الارتباط الذاتي Auto-Correlation بإدخال معاملات تخلف زمني إضافية للمتغيرات المستقلة .

اختبار التكامل المشترك : Co- integration Test

إن التفسير الاقتصادي للتكامل المشترك Co- integration في بيانات السلاسل الزمنية يوضح وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر تأخذ اتجاها مشتركا" واحداً Unique بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما الى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، فإذا كانت خلاف ذلك، فلن تتمكن من التحرك سوية وباتجاهات منتظمة خلال الزمن، ولهذا يجب تعديل وتصحيح اتجاهاتها عن طريق اختبار Co- integration الذي يقوم بتقليص الاختلافات والتباينات إلى حدودها الدنيا باتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل بحيث يمكن للمتغيرات المقدرة أن تسير باتجاهات متقاربة معاً خلال الزمن والاختلافات بينهما تكون مستقرة . (Gujarati, 2011, 230). وسيتم الاعتماد على Johansen and Juselius (J.J) (١٩٩١) لقياس التكامل المشترك كونه يمتلك العديد من المزايا.

متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression "VAR"

طالما أن المتغيرات الاقتصادية هي متغيرات سلوكية، فإنه من المعقول جداً في الاقتصاد أن يكون لدينا نماذج بعض المتغيرات فيها هي ليست فقط متغيرات مفسرة للمتغير التابع، بل هي أيضاً تفسّر بواسطة المتغيرات التي استخدمت في تحديدها. أي بعبارة أخرى إن المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة يفّسر بعض المتغيرات المفسرة له، وأن هناك علاقة تداخليه سببية باتجاهين، وهذا التأثير المتبادل يتعارض من فرضية استقلال المتغير العشوائي عن المتغير المستقل $E(Xi\ Ui) \neq 0$ ومن ثم فإن مقدرات OLS ستكون متحيزة وغير متسقة .

أنموذج تصحيح الخطأ العشوائي: Error Correction Model (ECM)

إذا كانت السلسلتان تتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة فإن الأنموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينهما في المدى القصير هو أنموذج تصحيح الخطأ العشوائي المشتق من أنموذج العلاقة طويلة الأجل

$$\Delta Y_t = \propto_0 + \propto_{ij} \sum_{i}^{m} \Delta X_{t-i} + \propto_{2k} \sum_{k}^{n} \Delta Z_{t-k} + \theta ECM_{t-1} + \mu_t$$

حيث إن ECM هو عبارة عن $ECM_{t-1} = Y_{t-1} - \propto_1 X_{t-1} - \propto_2 Z_{t-1}$ والذي هو الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة علاقات التكامل المشترك والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، وتعرف θ بمعامل سرعة التعديل " Speed of Adjustment " وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة "، إذ كلما اقترب معامل سرعة التعديل إلى الواحد الصحيح كانت سرعة التكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل أسرع "، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً، لأنه يشير إلى المعدل

الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل (Maddale & Lahiri,2009, 571-574).

اختبار العلاقة السببية لكرانجر :- Granger Causality Relationship Test

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات للتنبؤ (تسبب في) في متغير آخر، فلو افترضنا أن لدينا متغيرين X_t و Y_t يتأثر ويؤثر أحدهما بالآخر في درجات ورتب تخلف زمني متعددة، فأحد المتغيرات هو الذي يسبب والآخر يستجيب، وعندها يمكن أن تنشأ لدينا العلاقات السببية الآتية: (a) Y_t يسبب في X_t ، (b) X_t يسبب في Y_t (c) هناك اتجاه متبادل بين X_t و Y_t وأخيراً (d) كلا المتغيرين مستقلان عن بعضهما البعض.

تحليل النتائج: تحليل استقرارية البيانات

يتضح من الجدول ١ إن متغيرات السلاسل الزمنية " الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي هي " غير مستقرة في حالتها الأولية "Level" في تركيا، وهذا يعني فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول، وأن هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المقدرة سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه*، وذلك لأن قيم t المحسوبة أقل من القيم t الجدولية عند مستوى معنوية 5%**. وعند أخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار، وبالتالي رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها الاولية، ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى I~(1).

الجدول ١

اختبارات الاستقرارية للمتغيرات المقدرة في تركيا

المتغيرات المقدرة في تركيا	اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)				القيم الحرجة للمستوى 5%* الاولي	القيم الحرجة للاختلافات 5%**
	Levels* المستوى الاولي		First Difference** الاختلافات			
	من دون إتجاه	مع الاتجاه	من دون إتجاه	مع الاتجاه		
LGDP	0.22	-2.٢9	-4.71	-4.33(1)	-2.96	-3.57
LINV	-1.37	-1.31	-4.43	-4.53(1)	-2.97	-3.58
LFDI	1.10	-2.30	-5.50	-4.52(1)	-2.96	-3.62

تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك لـ جوهانس-جسيلس "Johansen-Juselius"

بعد أن أصبحت البيانات مستقرة، يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية المتمثلة إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات. واستخدام مقياس جوهانسن-جسيلس" Johansen-Juselius" لتشخيص وجود علاقة تكامل مشترك "علاقة توازن مستقرة طويلة الأجل" يتضح من الجدول ٢ أن كافة المتغيرات لها تكامل مشترك من الدرجة الأولى، وبالتالي توجد هناك علاقة توازنية مستقرة طويلة الآجل بينهما. ويظهر من الجدول رفض فرضية "العدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقدرة" باعتماد كلا المؤشرين، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل متجه تكامل مشترك واحد، أي إن هناك علاقة طويلة الآجل بين المتغيرات المقدرة، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الآجل.

الجدول ٢
إتجاهات التكامل المشترك في تركيا

الفرضية المختبرة			القيم الحرجة (5%)*
Adjusted λ-max			
r=0	r =1	22.79	17.7
r≤1	r =2	9.52	11. 2
r≤2	r =3	1.66	4.1
Adjusted λ- trace			
r=0	r =1	33.98	24. 2
r≤1	r =2	11.18	12. 3
r≤2	r =3	1.66	4.1

* تشير إلى المعنوية الإحصائية بدرجات حرية ٥%. اختبار جوهانسن طبق على نموذج من ثلاثة متغيرات" الاستثمار المحلي والاجنبي والنمو الاقتصادي
" k" تشير إلى فترات التخلف الزمني المستخدمة و r إلى عدد المتجهات Number of Vectors .

تحليل النتائج طويلة الأجل

يتضح من نتائج التقدير أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار المحلي والاجنبي، وأن كليهما إيجابياً في النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن سياسة الاصلاح والتكييف الهيكلي التي تعتمدها تركيا هي في الاتجاهات الصحيحة، حيث تقدم الحكومة تسهيلات مهمة للمستثمر الاجنبي (مثل تقديم الارض وخدمات الماء والكهرباء بأسعار رمزية، وأصدرت العديد من القوانين المشجعة له ولاسيما ضمان خروج الارباح وحماية الاستثمار من المصادرة فضلاً عن حماية الملكية الفكرية) في المجالات التي تكمل الاستثمارات المحلية، وتعتمد اليات متعددة للتعاقد، مثل ابني –شغل- حول، وّمول- حّدث- تملك- شغل، وجدد- تملك- شغل.

الجدول ٣
نتائج التقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المدى الطويل

الدولة- تركيا	Independents Variables المتغيرات المستقلة			R^2	R^2Adj	F	AIC	LK	SC
	CON	FDI	INV						
GRO	12.68 [3.73]*	0.20 [4.4]**	0.167 [5.7]**	%55	%51	3.20	4.63	-57.8	4.96

- (1or 2) عدد التخلفات الزمنية المستخدمة في الاختبار.
- معيار اكيكي Akaike information criterion (AIC) ومعيار Likelihood "LK" يشير إلى اختيار المعادلة الأفضل من بين البدائل غير المستقرة.
- شوارز Schwarz "Sch" يشير هذا المعيار إلى تحديد طول مدة التخلف الزمني المناسب الذي يعطي أفضل النتائج الإحصائية.
- * مستوى معنوية ١٠%، ** مستوى معنوية ٥%.

تحليل العلاقة قصيرة الاجل

يتضح من الجدول ٤ أن الاستثمار المحلي يؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي وبدرجة معنوية مقبولة إحصائيا بينما ظهر الاستثمار الاجنبي بآثار سلبية في النمو، وذلك للازمات المتكررة التي تعرض لها الاقتصاد والتي تسبب في حدوث تدفقات عكسية Outflow للموارد الخارجية ومنها الاستثمار الاجنبي انعكست في تذبذب النمو وتحقيقة لمعدلات نمو سلبية في عام ٢٠٠٨. وقد ظهر معامل تصحيح الخطأ العشوائي بقيمة منخفضة مشيراً إلى طول المدة الزمنية اللازمة حوالي ست سنوات لعودة العلاقة من الاختلال في المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، وذلك يعطينا مؤشراً على تكرار التقلبات والتأثر الواضح بالازمات المحلية والاجنبية.

الجدول ٤

نتائج التقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المدى القصير

Dependent Variable ΔGDP	Independents Variables		معامل الخطأ العشوائي ECM	R2	R2Adj
	ΔDINV	ΔFDI			
تركيا	0.0126 [2.7]*	-0.76 [2.4]*	-0.173 [2.8]*	%64	%60

تحليل العلاقة السببية لكرانجر

يتضح من الجدول أدناه أن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي الى الاستثمار الاجنبي أي أن تزايد معدلات النمو واستقرار الحالة الاقتصادية وتطبيق البرامج الاقتصادية هو الذي يحفز المستثمر الاجنبي على القدوم إلى تركيا، كما أن هناك علاقة متجهه من الاستثمار الاجنبي إلى الاستثمار المحلي، مما يشير إلى العلاقة التكاملية مابين الاستثمارين وبالتالي، فإن زيادة الاستثمارات الاجنبية تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال المحلي، وكلاهما يساهمان في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية. وعلى المخطط الاقتصادي في تركيا تقديم مزيد من المحفزات وتشريع القوانين التي تساعد على تدفق المزيد من التدفقات الاستثمارات الاجنبية .

الجدول ٥

العلاقة السببية لكرانجر

	GRO	FDI	INV
GRO	----	1.65 [0.21]	1.09 [0.34]
FDI	3.27 (0.05)**	-----	0.12 (0.34)
INV	0.32 (0.71)	2.59 (0.089)**	-----

أهم الاستنتاجات

إن من أهم الاستنتاجات التي يمكن أن يخرج بها هذا البحث هي نجاح سياسة الباب المفتوح وإندماج الاقتصاد التركي في الاسواق العالمية التجارية والمالية،هذا يعني نجاح الشراكة الذكية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي وبين القطاعين الخاص والعام في قيادة النمو الاقتصادي، فالأول يقدم التكنولوجيا والمعرفة بالأسواق الخارجية وخدمات ادراية متطورة، فضلاً

عن تدريبه للايدي العاملة وتقديمه لخدمات ما بعد البيع، والأهم من هذا كله انه يتكامل مع الاستثمار المحلي Crowding in ليشكلان دعماً مميزاً للنمو الاقتصادي .

أهم التوصيات

١. الاستمرار بسياسة المزاوجة بين الموارد المحلية والأجنبية وحساب للمنافع ضد المخاطر، والمشاركة ضد الانفراد بالقرارات والمشاريع الاستثمارية المربحة والتعاون في كافة الميادين الاقتصادية والمالية بشكل يضمن المصلحة الوطنية.
٢. إن تحسين مستوى التعليم وزيادة فرص التدريب والتأهيل يرفع من مستوى المعرفة البشرية ويحسن من كفاءة استغلال الموارد المحلية ويوجه الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاعات التي يكون فيها الاقتصاد بحاجة فعلية.
٣. اعتماد مبدأ الشراكة الذكية بين القطاع العام والخاص وبين الداخل والخارج له دور مهم في إعادة توزيع الموارد بما يضمن تحقيق أقصى المكاسب آسيوياً وعالمياً .
٤. توفير مناخ استثماري مناسب للشركات الاستثمارية بأنواعها المختلفة المحلية والأجنبية لزيادة كفاءتها ورفع مستوى نشاطها الإنتاجي وزيادة معدلات إنتاجيتها من أجل تسريع النمو الاقتصادي.
٥. تخصيص جزء من الموارد المالية أو من عائدات الاستثمار لمجالات البحث والتطوير بهدف تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية.
٦. ضرورة إجراء دراسات مستقبلية حول دور العوامل المالية والنقدية (كمتغيرات وسياسات) والأسواق المالية في تنشيط الاستثمار المحلي والاجنبي.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. آل شبيب، دريد كامل، ٢٠٠٩، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
٢. الفارس، عبدالرزاق،١٩٩٧، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.
٣. الحلاق، سعيد ومريان، نادرة، ٢٠٠٠، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الادراية، المجلد ٢٧، العدد ٢، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.
٤. عريقات، حربي محمد موسى،٢٠٠٦، مبادئ الاقتصاد الكلي- التحليل الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان– الأردن.
٥. قائد، علي عبدالله، ٢٠٠٧، تطور الاستثمار في ظل تحسين جهود المناخ الاستثماري وتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية، المجلة العلمية، العدد٤٣، جامعة اسيوط، القاهرة.

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. Adams, S, (2009), Foreign Direct Investment , Domestic Investment, and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, Journal of Policy Modeling, 31: 939-949.
2. Agosin, M and Rieardo ,M, FDI in Developing Countries: Does it Crowd in Domestic Investment? UNCTAD, Discussion Paper, No 146.
3. Ayanewale, A.B (2007), FDI and Economic Growth: Evidence from Nigeria, African Economic Research , Consortium Paper 165, Nairobi.
4. Bosworth ,B.P, and Collins, S.M, 1999, Capital Flows to Developing Economies Implications for Savings and Investment, Brookings Papers on Economic Activity, 43, 190-194.

5. Borensztein, Edwardo, Jose De Gregorio, and Jong- Wha Lee., 1998, How Dose Foreign Direct Investment Affect Economic Growth, Journal of International Economics, 45: 115-135.
6. De Mello, Jr, L. 1999. Foreign Direct Investment Led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data, Oxford Economic Papers, 51, No.1, 133-152.
7. Dickey, D and W. A. Fuller, 1981, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometric a, Vol.49: 1057-1072.
8. Gang Xu, Wang, R, 2007, The Effect of FDI on Domestic Capital Formation, Trade and Economic Growth in Transition Economy,: Evidence from China, Global Economy Journal , Vol 7, Issue 2.
9. GAN, X and GAO, K, 2010, A Study on FDI 'Crowd- Out and Crowd- In Effect on Shanxi s Domestic Investment Based on Panel Data Model, Net Working international Conference Vol (1) : 616-619.
10. Carter, R., H., & William, E., G., & Guay, C., 2012, Principles of Econometrics Third Edition, USA.
11. Giselle,. D. A, 2007, Financial Crisis in Malaysia, Did FDI Flows Contribute to Vulnerability? Journal of International Development, Vol 19:949-962.
12. Gregor Lo, De, J and Lee. J.W, 1998, How Dose Foreign Direct Investment Affect Economic Growth , Journal of International Economics, 45:115-135.
13. Gujarati, D., N., 2011, Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies , Inc. , New York ,USA.
14. Johansen, S. and K. Juselius, 1990, 'Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co-integration - With Applications to the Demand for Money', Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol.52, pp.169-210.
15. Johansen, S., 1995, Likelihood Based Inference on Co-integration in the Vector Autoregressive Model, Oxford University Press, Oxford.
16. Kang, Z and Mbea, B, 2011, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Cameroon, 2nd International Conference Artificial Intelligence Management Science and Electronic Commerce (AIMSEC), China.
17. Kawa. M and Takagi. L, 2008, A Survey of the Literature On Managing Capital Inflows, ADB Institute Discussion Paper, No 100, Asian Development Bank, Japan.
18. Luizde, M, Jr. 1999. Foreign Direct Investment Led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data, Oxford Economic Papers, 51, No.1, 133-152.
19. Maddale, G. S. & Lahiri, Kajal, 2009, Introduction to Econometrics Fourth Edition, England-London
20. Ndikumana, L, Verick ,S, (2008), The Linkages Between FDI and Domestic Investment: Unraveling the Development Impact of FDI in Sub-Saharan Africa, IZA Working Paper, No:3296.
21. Osterwald-Lenum, M.A., 1992, 'Note With Quintiles of the Asymptotic Distribution of the Maximum Likelihood Cointegration Ranks Test Statistics', Oxford Bulletin of Economics and Statistics,: 461-472.
22. Zhang, K.H, (2001), Dose FDI Promote Economic Growth? Evidence from East Asia and Latin America, Contemporary Economic Policy, 19(2): 175-185.
23. World Bank, 2012, World Development Indicators and Global Development Finance, USA.